

الزوجة ثلث الاصل لانها اجمل لها ثلث جميع
 المال لزيادة نصيبها على نصيب الاب لان المسئلة
 ح من ستة لاجتماع النصف والثلث فلزوج ثلاثة
 وللأم اثنتان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد
 وفي ذلك تفضيل الاثني على الذكر واذ اجمل لها
 ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لها واحد وللاب
 اثنتان ولو جعل عمل مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم
 ذلك التفضيل لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع
 الربع والثلث فاذا اخذت اربعة بقي للاب خمسة فلا
 تفضيل لها عليه ولنا ان معنى قوله تعالى فان لم يكن
 له ولد وورثته ابواه فلامه الثلث هو ان لها ثلث
 ما ورثه سوى كان جميع المال او بعضه وذلك لانه
 لو اريد ثلث الاصل تكفي في البيان فان لم يكن له
 ولد فلامه الثلث كما قال في حق البنات وان كانت
 واحدة فلها النصف بعد قوله فان كن نسأ خوف
 اثنتين فلمن ثلثا ما ترك في يلزم ان يكون قوله
 وورثته ابواه خاليا عن الفاشرة فان قيل فحمله

على

على ان الورثة لها فقط قلنا ليس في العبارة دليل
 على حصر الارث فيها وان سلم فلا دلالة في الآية
 على صورة النزاع اصلا لانها لا تثبت انما يرجع
 فيها الى ان الابوين في الاصول كالبنات والابن
 في الفروع لان السبب في وراثته الذكر والاثني
 واحد وكل منهما يتصل بالميت بلا واسطة فيجعل
 ما بقي من فرض احد الزوجين بينهما الثلثا كما
 في الابن والبنات وكما في حق الابوين وكما في حق
 الابوين اذا انفردوا بالارث فلا يرث نصيب
 الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس
 ولا مجال لما ذهب اليه الاصح الذي لم يسمع ما ذكرناه
 من الآية واعلم ان الام اذا اعطيت ثلث الباقي مع
 الزوجة اجتمع في المسئلة ربعان حقيقة للفظا
 فان ثلثها ح ربع في الحقيقة ولو كان مكان الاب جد
 فلام ثلث جميع المال وهو مذهب ابن عباس رضي الله
 تعالى عنه واحدى الروايتين عن الصادق رضي الله
 عنه وروي ذلك ايضاً اهل الكوفة عن ابن مسعود